ترجمات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الخلفية الدبلوماسية لحرب الريف

د. خالد جدي
باحث في التاريخ والحضارة
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
مراكش – المملكة المغربية

الدِّرَاسَةُ

Jean-Louis Miege, «L'arrière-plan diplomatique de la guerre du Rif», Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°15-16, 1973. Mélange Le Tourneau. II., pp. 219-230.

جون لوي ميج مؤرخ فرنسي (١٩٢٣ – ٢٠١٨)، متخصص في تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر. ترنو هذه الدراسة التي انجزها جون لوي ميج، تتبع خيوط أبرز حدث شهده العهد الاستعماري والمتمثل في حرب الريف في شمال المغرب، لقد سلك الكاتب مقاربة التاريخ الدبلوماسي، فعرج على جميع المواقف الأوربية إزاء حدث حرب الريف، محاولا تفسير كل موقف على حدى بناء على وثائق وتقارير دبلوماسية آنية، إنها رحلة في جغرافية المجال المتوسطي خلال بداية القرن العشرون، رحلة مليئة بالمصالح والتجاذبات الدولية، تبين كيف استغلت فرنسا سياق حرب الريف في شمال المغرب لمحالة تدويل المجال المتوسطي، وفي ختام دراسته يؤكد جون لوي ميج، أن تحليل الخلفية الدبلوماسية، لحرب الريف، على استمرارية مواقف الدول. في مدريد، كما هو الحال في باريس، ولندن، وروما، ظهرت ردود الأفعال لتقاليد القرن التاسع عشر. على الرغم من تقلبات الحرب، والآمال المعلقة على الهيئات الدولية الجديدة، والاضطرابات العميقة في العالم العربي، على الرغم من صعود القوى المناهضة للاستعمار، فقد انتصرت الأشكال؛ الأكثر تقليدية لدبلوماسية الإمبريالية، وأعادت اكتشاف "وصفات" سنوات ١٨٨٧-١٨٩١م. وستكون العواقب المحلية والدولية، القريبة والبعيدة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام الترجمة:	٢٧	يناير	٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر:	٢٦	فبراير	٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:
حرب الريف؛ التنافس الاستعماري؛ عبد الكريم الخطابي؛ فرنسا؛ إسبانيا؛ التاريخ الحديث والمعاصر؛ التاريخ الدبلوماسي

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2023.325616

الاستشهاد المرجعي بالترجمة:
جون لوي ميج."الخلفية الدبلوماسية لحرب الريف"، ترجمة: خالد جدي.- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة - العدد التاسع والخمسون؛ مارس ٢٠٢٣. ص ٢٢٩ – ٢٣٧.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: khalid.jeddi@outlook.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّوريةُ كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

حقوق الملكية الفكرية والترجمة والنشر: حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف. حقوق الترجمة العربية محفوظة © للباحث خالد جدي. المترجم والدورية غير مسئولان عن الآراء الواردة في النص الأصلي. النقل والاستشهاد وفق الأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها. غير مسموح بإعادة نشر كامل نص الترجمة العربية إلا بموافقة المترجم.

الخلفية الدبلوماسية لحرب الريف

لطالما، كانت بعض جوانب حرب الريف متجددة، فجزء منها يندرج في سياق دبلوماسي، شكلته الاتفاقات الدولية، وبعد، المصادقة على الحماية الفرنسية، في المغرب، وفتح الأرشيفات[١]، والنشر الأخير للوثائق الدبلوماسية[٢]، كل ذلك شجع على إعادة تعريف هذا السياق الدبلوماسي، الذي بدونه ستظل العديد من الأحداث المحلية غير مفهومة.

كان تطبيق الحماية الفرنسية، على المغرب، نتيجة لخطة طويلة، فرضت نفسها أكثر على الدبلوماسية الفرنسية، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، خطة تتناسب مع سياستها الشاملة في البحر الأبيض المتوسط، وتشكل واحدة من أقدم تقاليد السياسة الفرنسية، والتي أعيد التأكيد عليها ببراعة من قبل نابليون الثالث، بين سنتي ١٨٥٧ و١٨٦٣م[٣]، وكذلك، من قبل "الغامبيين" (Gambettistes)، المجتمعين حول رجل السياسة[٤]. لقد واجه نابليون الثالث، معارضة منظمة بشكل دقيق، من قبل بريطانيا العظمى، والتي كانت سياستها المتوسطية، بطرق ووسائل مختلفة، أحد ثوابت وزارة خارجيتها.

منذ صيف ١٨٨٤م، فشلت محاولات الوزير"أورتيجا" (Ordega) في تطبيق الحماية[٥]، فواجهت فرنسا عداء ممنهجًا، من بريطانيا العظمى، حيث عارضتها، ليس فقط، في إطار التنافس حول البحر الأبيض المتوسط (ولا سيما نفوذها على مصر)، لكن، نافستها في مواقع أخرى. وقد تعززت هذه المنافسة من خلال موقف "بيسمارك"، الذي كان رد فعله، في خريف ١٨٨٤م، نهاية لآماله في التفاهم الفرنسي الألماني، وتأييده لسياسة التوسع الاستعماري لبلده.

واجهت الدبلوماسية الفرنسية معارضة من طرف إسبانيا، وذلك، بسبب طموحاتها المحبطة في تونس، ومن إيطاليا. وتم تشكيل "رابطة متوسطية" مناهضة لفرنسا، من طرف لندن وبرلين، بدافع المخاوف، وانعدام الثقة، والاستياء من سياستها. وأدى تشابك الاتفاقيات، حول البحر الأبيض المتوسط، سنة ١٨٨٧ (حوالي عشر اتفاقيات)، إلى نسج شبكة مراقبة، فيما يتعلق، بميول الشركات الفرنسية، وإعادة التأكيد على الوضع الراهن، للبحر الأبيض المتوسط، حيث يمنعها من العمل لأكثر من عشر سنوات. هذه الاتفاقيات، لم توليها الإسطوغرافيا الفرنسية اهتمامًا كبيرًا، والتي لا تعتبر نتائجها مهمة، فقط، بل، لأنها ستبقى نوعا من النماذج المرجعية، التي لن يفكر فيها العديد من المسؤولين، أو المستشارين، في وزارة الخارجية، دون الحنين إلى الماضي، في سنوات ١٩٢٥م.

لم تستطع الحكومة الفرنسية التغلب على هذا السد من التحالفات، إلا بفضل مجموعة مهمة من الظروف الدولية، استخدمها بمهارة "دلكاسي"[٦] (Delcassé) على مر القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، أدى الفشل الثلاثي، للقوى المتوسطية، إلى التشكيك في المبادئ ذاتها لسياستها الخارجية. كما أدت كل من كارثة أدوا[٧] (Adoua)، في مارس ١٨٩٦م ، وفقدان كوبا في ربيع ١٨٩٨ ، والتراجع الفرنسي بفشودة (يوليو - نوفمبر ١٨٩٨)، إلى التأثير بعمق، على البلدان الثلاثة، فاضطرت إلى الاقتراب فيما بينها، واعتبرت المساعي الفرنسية، بين الولايات المتحدة وإسبانيا، محل تقدير في مدريد، بينما أعقبت هزيمة أدوا المحادثات الفرنسية الإيطالية الأولى، التي وضعت نهاية للحرب الجمركية بينهما.

بدأ الاندفاع الألماني في البحر الأبيض المتوسط يثير قلق لندن، في الوقت الذي تم فيه محو الصراعات النسبية، بين الدول المتوسطية، ثم جاءت رحلة ويليام الثاني، إلى سوريا، وفلسطين، سنة ١٨٩٨م، وصعود التجارة الألمانية، في الإمبراطورية العثمانية بمشروع "بغداد-برلين"[٨] (Bagdadbahn)، حيث بدأ اختلال التوازن في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأظهر أن الخطر، الآن، أقل من فرنسا، منه من المنافس التجاري الألماني. باستخدام هذا الوضع الجديد، لتحقيق مشاريع قديمة، تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من إقامة جميع المحادثات، التي أدت إلى الاتفاقات الرئيسة، بشأن المغرب، في سنوات ١٩٠٢-١٩٠٤م: اتفاقية الانسحاب الفرنسية الإيطالية، (بالمثل بشأن ليبيا والمغرب)، والاتفاق الفرنسي-الإنجليزي، في أبريل سنة ١٩٠٤م، واتفاقية التعاون الفرنسي- الإسباني، في أكتوبر سنة ١٩٠٤م.

لا شك، أن هذه الأدوات ظلت هشة، ولم تلغ مخزون الشكوك القديمة. لقد واجهت الدول الأوربية معارضة مزدوجة خارج وداخل كل بلد. استنكر الرأي العام، في كل حزب استعماري، عمليات التخلي عن نظيره، بهذا الشكل.

وهكذا، أكدت إنجلترا بقوة، من خلال لوبي قوي، تتلخص حججه، من خلال كتاب أفلالو، "الحقيقة حول المغرب" (Truth about Morocco). وفي إسبانيا، يتفاقم استياء الأفارقة، بينما كان هناك قلق في إيطاليا، بشأن استمرار المؤامرات الفرنسية في طرابلس.

تميزت المعارضة الألمانية على المستوى الخارجي، بضرباتها المتنوعة، وبإنزال ويليام الخامس في طنجة، وتبني قضية الفارين من الدار البيضاء، والوقوف وراء انقلاب أكادير. فمن المهم التأكيد على أن الهجوم الألماني أدى إلى إسكات بعض المعارضات، داخل فرنسا، التي كانت مواقفها متذبذبة في البداية، فإذا زال التهديد الألماني، ولد معارضات من جديدة.

وهكذا، شكلت الاتفاقيات الأنجلو-إسبانية، والفرنسية-الإسبانية، الموقعة في ١٦ ماي، سنة ١٩٠٧م، والمتعلقة بالحفاظ على الوضع الراهن، في البحر الأبيض المتوسط، جبهة الجديدة[٩]. والتي بدت كنسخة معكوسة، لاتفاقيات سنة ١٨٨٧م، فهي تعتبر، بالفعل، نهاية "التحالف المتوسطي الرباعي"، الموجه ضد فرنسا.

استمرت التوترات المحلية، لا سيما الوضع في طنجة، مع تطبيق، اتفاق الجزيرة الخضراء، و"الاختراق السلمي" للمغرب. تم تجديد الاتفاق الدبلوماسي، الذي يضمن، الوضع الخاص للمدينة وضواحيها من خلال مشروع المعاهدة الفرنسية الإسبانية، لسنة ١٩٠٢م، المادة ٩ من الاتفاقية الفرنسية الإسبانية السرية، بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٠٤، ومذكرة السيد إدوارد جراي (Edouard Grey)، في ١٤ نونبر ١٩١١، والتي تشير إلى الالتزام التام "بوضع المدينة بشكل نهائي تحت السيطرة الدولية"، معاهدة الحماية الفرنسية المغربية المؤرخة، ب ٣٠ مارس سنة، ١٩١٢م، (المادة الأولى، "ستحتفظ مدينة طنجة بالطابع الخاص، الذي تم الاعتراف به لها، والذي ستحدده منظمة تم تأسيسها لهذا الغرض")، المادة ٧، من المعاهدة الفرنسية الإسبانية، المؤرخة، ٢٧ نونبر، سنة ١٩١٢م، ("سيتم تزويد مدينة طنجة، وضواحيها بنظام خاص، سيتم تحديده لاحقًا")، استهلت المحادثات، حول طنجة، سنة ١٩١٣م، واستمرت إلى غاية سنة ١٩١٤م، بين فرنسا، وبريطانيا العظمى، وإسبانيا، وتم تعليقها أثناء الحرب. ولضمان دعم إسبانيا، لم يوافق الإنجليز والفرنسيون، على التنازل عن مسألة طنجة. واتجاه الشائعات المختلفة عن التدخل الإسباني - الذي تم تأسيسه للتحقق من ردود فعل الحلفاء، خاصةً في سنة ١٩١٥، الذين استجابوا، أكثر من غيرهم للتحذيرات.

كما أن الحكومة الفرنسية، لم تتوقف عن استغلال كل الظروف، لتعزيز سلطتها في المغرب، ففي بعض الأحيان، تلجأ لتفسير أوسع للنصوص الدولية، وأحيانًا أخرى، عن طريق جهلهم الإداري. تقلصت بشكل كبير (أكثر من الثلث)، المساحة التي تركتها لإسبانيا، مقارنة بما وعدت به الاتفاقيات السابقة. وقد عزز هذا الإجراء من العداء الإسباني، الذي أخذ يظهر بوضوح، من خلال انتهاكات السلطات الفرنسية، وسياستها في الريف، وكذلك، التحقير المعلن، من خلال العمل العسكري، والاستعماري لمدريد[١٠]. وأسفرت محاولات التحايل على شروط الجزيرة الخضراء، إلى احتجاجات في دوائر الأعمال الإنجليزية، وفي الولايات المتحدة. وهو ما يفسر تحفظ وزارة الخارجية الأمريكية، عن الاعتراف بالحماية الفرنسية، على الرغم من الخطوات الملحة للسفير الفرنسي "جوسيران" (Jusserand)، في الولايات المتحدة الأمريكية. فلم توافق أمريكا على هذه الشروط، إلا في ٢٠ أكتوبر، سنة ١٩١٧م، دون أن تحافظ على جميع الامتيازات[١١].

في الأخير اصطدمت، جهود الاختراق الفرنسية والإسبانية، في الريف.

استخدمت الحكومة الفرنسية، علاقاتها القديمة مع الزوايا في الريف، وهجرات العمال الريفيين، نحو القطاع الوهراني، وتجنيد العديد من الأفواج منهم[١٢]. ألغيى القانونان الملكيان، الصادران في أكتوبر، سنة ١٩٠٦م، ومارس سنة ١٩٠٧م، المتعلقان بالسجناء، مما ساهم بشكل كبير في تطوير سبتة ومليلية، حيث عرفت المدينة الأولى تزايدا سكانيا، من ١٣٠٠٠ إلى ٢٤٠٠٠ نسمة، خلال الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠م، بينما عرفت مليلية ارتفاعًا في عدد السكان من ٥٦٠٠ نسمة، إلى ١٥٠٠٠ نسمة، خلال الفترة الممتدة ما بين ١٨٩٥ إلى ١٩١٠م[١٣]. كما نجد الشيء نفسه في الاهتمام بقطاع التعدين، خاصة الشركة الإسبانية للمناجم بالريف (برأسمال إسباني، وألماني، وبلجيكي والتي لعب فيها رومانونيس (Romanones) دورًا مهما، وشركة شمال إفريقيا

(برأسمال أغلبه فرنسي، وتدعمها المجموعة الاستعمارية الفرنسية، التي يرأسها إتيان (Etienne)، التي تطورت إلى حد كبير من ١٩٠٦-١٩٠٧م[١٤]. فلم يكن هذا الدور، غير المرتبط، برفض مدريد المتجدد للنظر في قضية تبادل سبتة بجبل طارق، وهو مشروع قديم، تم تناوله بشكل دوري، خلال سنتي ١٩٠٢-١٩٠٣م، لكن، في سنة ١٩١٧م، سيوضع في الأجندة السياسية الخارجية الإسبانية، في فترة ما بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٢م[١٥].

في سنة ١٩١٩، وبعد انتصار الحلفاء، استعاد الوضع الدبلوماسي بعض مقومات سنة ١٨٨٧م.

1 - يعتبر البحر الأبيض المتوسط "مركز النظام الإمبراطوري البريطاني"، إن تأثير المملكة المتحدة، في شرق البحر الأبيض المتوسط أمر حاسم، على الرغم من أنه يتعارض مع مزاعم فرنسا. أرادت لندن الاحتفاظ بالقيادة، وتوافق على منح الدبلوماسية الفرنسية دورًا حاسمًا في غرب البحر الأبيض المتوسط، شريطة ألا تغير، هذه الهيمنة السياسية، سيطرتها على الطرق البحرية[١٦]. عملت وزارة الخارجية البريطانية من أجل الحد من الهيمنة الفرنسية المحتملة، و انعكاس سياستها التقليدية، والمشكلة المغربية، بوصف الأحداث المتأخرة، بإسهاب، في مذكرة والذي تمت استعادتها. ويتعلق الأمر بمذكرة قدمها "غريغوري" (Gregory)، في يوم ١٠ أبريل ١٩٢٦م، إلى السيد أوستن تشامبرلين (Austen Chamberlain)، هذه المذكرة التي تعيد التأكيد على مبادئ توازن القوى، والسيطرة، والأمن، في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتجدر الإشارة، بشكل خاص، إلى الممر المتعلق بالريف: "لسنا مستعدين لرؤية ساحل المغرب المتوسطي، وخاصة الشاطئ الجنوبي، لمضيق جبل طارق، في أيدي قوة من الدرجة الأولى، وبعض المخاوف التي أثيرت العام الماضي، مع النجاحات الأولية للريفيين ضد الإسبان. فلو تم طرد الإسبان، في الجانب الذي تسيطر عليه من المغرب، لكان قد نشأ موقف محرج للغاية. نحن، بالتأكيد، لسنا مستعدين للسيطرة على ساحل الريف بأنفسنا، ولسنا مستعدين لرؤية الفرنسيين، أو الإيطاليين، مستقرين بين سبتة ومليلية "[١٧].

بدا، في سنة ١٩١٩، أن الميزان الأوربي القديم قد استبدل بـالهيمنة الفرنسية. التي أكدت نفسها في المغرب. تلغي المادة ١٤٢، من معاهدة فرساي، جميع الاتفاقيات بين ألمانيا والإمبراطورية الشريفية. بموجب المادة ١٤٣، تعترف الحكومة الألمانية بأن الحكومة الشريفية، (وهي كلمة استبدلت، بناء على طلب الممثل الفرنسي، الذي كان يفكر في طنجة، بعبارة "فرنسا") تتمتع بحرية تامة في التصرف من أجل "تنظيم الوضع، وشروط حماية الألمان في المغرب ". وللكشف عن مدى تطور أكبر للطموحات الفرنسية، خلال اجتماع مكتب المؤتمر، في ١٨ و٢٥ فبراير ١٩١٩م، أعرب "كليمنصو" (Clemenceau) عن رغبة الحكومة الفرنسية، في إلغاء بعض أحكام قانون الجزيرة الخضراء، ولكن، في نداء حماسي، نددت "بيريتي ديليا روكا" (Peretti Delia Rocca)، بموقف إسبانيا أثناء الحرب، وطالبت بضم طنجة، بعد انسحاب إسبانيا "الجزئي أو الكلي" منها[١٨]. لم يتم اتباع المثلين الفرنسيين، وسيتعين عليهم قبول: "إخضاع طنجة في المستقبل لنظام خاص". فواصلت الحكومة البريطانية مخاوفها- أو التظاهر بالخوف جزئيًا - من المخططات الفرنسية، اتجاه المدينة. ففي العديد من المناسبات الرسمية، أو غير الرسمية، تذكرنا الاتصالات، بمدى أهمية مسألة طنجة بالنسبة لها. ففي يناير، سنة ١٩٢٢م، سيلاحظ المراقب البلجيكي جايفير (Gaiffier)، أن ضمانات إنجلترا على نهر الراين (Rhin)، "يصعب تحقيقها، طالما أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق فرنسي بريطاني، بخصوص موضوع طنجة. ووفقًا للإنجليز، يضيف: فإن مقاومة فرنسا لأي اتفاق حول هذا الموضوع، تأتي من فكرة أن الأخيرة تجعل من طنجة، ميناء للغواصات، والطائرات، الموجهة نحو جبل طارق، وضد السيادة البريطانية، في البحر الأبيض المتوسط "[١٩]. كما تشعر المملكة المتحدة بالقلق، إزاء الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية، للالتفاف على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، بكل الطرق الممكنة، من أجل تفضيل الشركات الفرنسية، ولا سيما في طنجة، تحت غطاء سلطة السلطان. تحتوي أرشيفات لندن، وكذا أرشيفات واشنطن، على عدد كبير من الرسائل المتعلقة بهذه الانتهاكات، التي تشجع

على استمرار معارضة السياسة الفرنسية، لمجموعة من الأعمال التي تحظى بإذن، من المسؤولين البريطانيين.

أخيرًا، قصدت الحكومة البريطانية، استخدام مسألة المغرب، وفقا لكلماتها الخاصة، واعترف السيد "إير كرو" (Eyre-Crowe)، نائب وزير الخارجية، للسفير البلجيكي، بلندن "مونشور" (Moncheur)، في يونيو ١٩٢٢م، كورقة مساومة، في كل صراعاتها مع فرنسا - في الشرق الأوسط، في تونس، حول الجنسية المالطية[٢٠].

هذا الموقف العدائي لإنجلترا، سوف يتم الحفاظ عليه، في السنوات المقبلة. ففي خريف سنة ١٩٢٣م، ستثبت نفسها، خلال المفاوضات بشأن طنجة. وفي مارس سنة ١٩٢٤م، لاحظ الوزير الأول البريطاني، "رامسي ماكدونالد" (Ramsay MacDonald)، أن "الرأي العام البريطاني، يحس، بعدم الثقة من فرنسا" ولن يخفي مشاركة مخاوفه[٢١]. على الرغم من التحسن القصير، في العلاقات الفرنسية البريطانية، مع وصول "هيريوت" (Herriot) إلى السلطة، فظلت وزارة الخارجية حازمة، على هذا الموقف، ولم تتوقف على تشجيع إعادة تشكيل ضمنية، لـ "عصبة ١٨٨٧م". فزيارة تشامبرلين (Chamberlain) لروما، في دجنبر سنة ١٩٢٤م، والتنازل الإنجليزي عن جغبوب الليبية، والمبادرات المتعلقة بإثيوبيا، ستشكل عودة هياكل العمل الدبلوماسي الإنجليزي، في البحر الأبيض المتوسط[٢٢]. انقضت فترة ما بين ١٩٠٤ و١٩١٨م، بسبب الخطر الألماني، وأعادت إنجلترا اكتشاف ممارساتها، ما بين ١٩٢٤-١٩٦٥م، كاللحظات العظيمة، ما بين ١٨٨٥-١٨٨٧م، عندما دفعت لندن إيطاليا، نحو البحر الأحمر، واستخدمت "الكراهية والعداء لفرنسا والفرنسيين وكل ما يتعلق بها"، لمواجهة نفوذها. كان هذا أحد أكثر مواقفها التقليدية، وأحد أكثر إجراءاتها العرفية.

تواجه الاحتياط الأمريكي، وموقف انعدام الثقة البريطاني، مع عداء ملحوظ من إسبانيا وإيطاليا، حيث عرفت إنجلترا كيفية استخدامه، لإعادة إعمار جبهتها المتوسطية.

كانت إسبانيا تمر بواحدة من أخطر أزمات مؤسساتها السياسية، فقد شهدت ثلاث عشرة أزمة وزارية، وثلاثين أزمة جزئية، في الفترة الممتدة من١٩١٧ إلى ١٩٢٣م، وظلت في حالة من الاضطراب السياسي، حيث كانت تشوش على السلطة الحاكمة كل من، النقابات العمالية، والكتالانية، والعلمانية، والعسكر[٢٣]. وخلال هذا النقاش، فقد جزء كبير من الرأي العام، إهتمامه بالمغرب، أو يندد بالهاوية التي يمكن، أن يمثل لمالية الدولة، من خلال مشروع عقيم، كالمغامرة الإسبانية في كوبا، والتي كلفت أكثر من ثلاثة مليارات بيزيتا اسبانية، مليار ونصف، مابين سنة ١٩٠٨م، وسنة ١٩١٥، وأكثر من مليار من سنة ١٩١٦م، إلى سنة ١٩٢١م[٢٤]. رأت بعض الأوساط الإسبانية، في سنة ١٩١٩م، تفويت المنطقة المغربية لفرنسا. إقترح "ميغيل بريمو دي ريفيرا" (Miguel Primo de Rivera)، في خطاب شهير ألقاه في قادش، سنة ١٩١٧م ، اقترح التخلي عن المنطقة الإسبانية[٢٥].

من ناحية أخرى، عزز هذا الموقف قوة عصبة "أفريكانيستا"[٢٦] (Liga Africanista). التي دعت إلى إعادة إحياء الحركة، بعد خسارة المستعمرات القديمة، فوجد متحدثون، عبر الصحافة، من ضباط، محسوبين على ألفونسو الثالث عشر (Alphonse XIII) القائد الأعلى للجيش، والمتعاملين مباشرة مع العمليات المغربية. واعتبرت الحكومة الإسبانية، في سنة ١٩١٩م، أنه ينبغي الاستماع إليها في مؤتمر فرساي، بشأن مسألة المغرب لكونها "إحدى القوى الرئيسة المعنية". اتصلت وزارة الخارجية الإسبانية بالمندوبين الأمريكيين لتأييد هذا الطلب. وقد أعرب ألفونسو الثالث عشر، مرارا، عن إنزعاجه من عدم استلامه طنجة، ثمناً لحياده أثناء الحرب[٢٧]. وتحول العداء الإسباني، في البداية، نحو إنجلترا - حيث حملتها مسؤولية تقييد المنطقة الإسبانية، خلال معاهدة ١٩١٢ – ثم هاجمت فرنسا، وقد أدت كارثة أنوال في يوليوز سنة ١٩٢١م، إلى تفاقم هذا الشعور. استنكرت عصبة "الأفريكانيستا"، ومجلتها الرسمية "Rivista Hispano Africana "، في عددها الأول من يناير سنة ١٩٢٢م، المواقف المزدوجة لفرنسا. وشددت على الحقوق القديمة لإسبانيا على طنجة، وأهمية السكان الإسبان في المدينة. وقد أشادت بتطور مدينتي مليلة وسبتة، اللتين تم تنشيط مينائيهما، منذ سنة ١٩١٩م. و ذكرت، أخيرا، كيف عملت فرنسا، بلا توقف، على تعزيز مزاياها في الريف، منذ نهاية القرن التاسع عشر.

ستؤثر هذه الصعوبات على المحادثات التحضيرية الطويلة لاجتماع المؤتمر، الذي يهدف إلى وضع النظام الأساسي لطنجة، خلال سنة ١٩٢٢م، وربيع سنة ١٩٢٣م.

وتؤكد تقارير، رسمية إسبانية، أن الريفيين يتلقون دعما منتظما، من الأسلحة، والذخائر، والإمدادات، من قبل السلطات الفرنسية، المتهمة برغبتها في طرد الإسبان من المنطقة لصالحهم[٢٨]. وذهبت وزارة الخارجية الإسبانية إلى القول، بأنها يمكن أن تنظر، في تدويل المنطقة الإسبانية، باستثناء سبتة ومليلة، من أجل الضغط على المحاور الفرنسي، وكذا، امتناع مدريد عن التوقيع على القانون الذي كان من الصعب وضعه في باريس، (المؤتمر الذي استمر، من ٢٥ أكتوبر، إلى ١٨ دجنبر سنة ١٩٢٣م)، كان ذلك، سيؤدي إلى تأجيل المصادقة عليه، إلى غاية ١٤ من ماي ١٩٢٤م[٢٩]. طوال هذه الفترة، من سنة ١٩١٩م، إلى سنة ١٩٢٥م، ظل انعدام الثقة ثابتا بين الحكومتين؛ الإسبانية، والفرنسية. ففي إسبانيا، كنيسة رومان (Romanes)، والمعارضة الجمهورية، هما من يؤيد التقارب مع باريس، كما اشتهرفي فرنسا، عداء فليب بيرثيلو (philippe Berthelot)، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية لإسبانيا[٣٠]، وكما هو الحال في الرباط، السخرية المقيتة لليوطي (Lyautey). إن الميل إلى الجرمانوفيليا (La Germanophilie)[٣١] - وهو الأمر الأكثر وضوحا، لدى العديد من الأفارقة الإسبان، يعني أن المعارضة في فرنسا، للاتفاقية مع إسبانيا، تتغذى من الحجة القائل،ة بأن أي إرضاء سيتم إعطاؤه لها في المغرب، سيعطى في الواقع لألمانيا. نفس المشاعر المعادية لفرنسا، في مكاتب وزارة الخارجية الإسبانية، أكدها جميع المراقبين الأجانب، ولا سيما السفير الإيطالي بولوتشي Paulucci.[٣٢]

في هذا النزاع حصلت إسبانيا على دعم إيطاليا، وأعادت القوتان اكتشاف انسجامهما المتوسطي، لسنوات ١٨٨٧-١٨٩٦م، ضد فرنسا.

تميزت السياسة الإيطالية بالاستياء من تسوية السلام، ومرت بمرحلتين؛ وكان لديها أمل في اتفاق محتمل، مع فرنسا، حتى بداية سنة ١٩٢٣م. ويعتبر الموقف الإيطالي، خلال صراع الرور (Ruhr)، آخر دعوة للحكومة الفرنسية، لإعادة النظر في سياستها تجاه إيطاليا. وإذ يقول كواروني (Quaroni): "لم تكن هناك استجابة حقيقية لهذا التقدم". ثم عادت الحكومة الإيطالية إلى الدعامة الأساس، لسياستها الاستعمارية - والتي كان، لا بد، من حمايتها خلال الحوادث القصيرة، في تركيا واليونان، يعني الحفاظ، بأي ثمن، على علاقاتها الجيدة مع إنجلترا. وهكذا، وجدت الدبلوماسية الرومانية مسارات التنافس القديم، ضد السياسة الفرنسية، في البحر الأبيض المتوسط ، بشكل متتال، منذ سنة ١٨٧٨م، إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

تعزز هذا العداء، في أعقاب الصراع، الذي بدت نتائجه سلبية، تماما، في نظر الإيطاليين. ويشير كوروني إلى أن "إيطاليا لم تحبط، فقط، من ثمار الإنتصار الذي نتج عنه اضطراب كامل في الإطار السياسي، الذي تم فيه توسيع، وتقوية إيطاليا خارجيا، في إطار التوازن الأوربي. يبدو أن إيطاليا، قاتلت تحت اسم " مجد الله الأعظم" (Ad majoren Franciae gloriam)، ولم تُظهر فرنسا جحودا للجميل، تجاه حليفتها فحسب، بل، حاولت أيضا حصرها في موقع من الدرجة الثانية، وحرمانها من كل إمكانية للتطور والتوسع"[٣٣]. سعى جيوليتي (Giolitti) - بطريقة متناقضة، للحصول على تنازلات من فرنسا، واستعادة التوازن القديم من خلال دعم ألمانيا، وتركيا، والنمسا.، إلا أنه لم يجد تفاهما بين محاوريه الفرنسيين. كان الخلاف قد تفاقم، وتم وصف مجرياته، جيدا، في محادثة سيجريها الأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية، كونتاريني (Contarini)، في ماي سنة ١٩٢٥م، مع السفير البلجيكي، الكونت ديليا فيل(Délia Faille)[٣٤]، الذي فهم بعمق، مشكلة تونس، ومشكلة التعويضات الاستعمارية، ومشكلة طنجة.

مشكلة الإيطاليين في تونس، والإتفاقية الفرنسية – الإيطالية لسنة ١٨٩٦م، والتي تنظم وضع المستعمرة الإيطالية في إطار الحماية، والتي تجدد كل سنة، إلى غاية شتنبر لسنة ١٩١٨م، حيث سيتم إلغاؤها. رغم بعض التمديد، كل ثلاثة أشهر. في الوقت نفسه، استنكرت الصحافة الإيطالية الرسمية، هذا الإجراء الذي اتخذته السلطات، وهو مصدر إلهام لكتاب " Tunisiaca"، الذي نشرته مارجريتا سارفاتي (Margerita Sarfatti)، صديقة موسوليني في سنة ١٩٢٣م، مع مقدمة، تحت اسم

مستعار لرومانوس، وأعتبر موضوع احتجاجات منتظمة، وعاجلة من وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية. ظلت مشكلة التعويضات الاستعمارية، التي وعدت بها معاهدة لندن، في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٥م، دون حل. من خلال نبذها الضمني للتراث الاستعماري الألماني، ويمكن لإيطاليا، من الآن فصاعدا، أن تتصور أي توسع، فقط، على حساب المنتصرين، وهذا يعني، بالأساس، فرنسا، التي لم يجلب انتصارها التفاهم أو التسوية[٣٥].

انزعجت الحكومة الإيطالية، من الموقف العام لفرنسا تجاهها. وهذا ما أعطى مشكلة طنجة بعدها الحقيقي. أرادت إيطاليا أن تشارك في صياغة النظام الأساسي الجديد، في إدارة المنطقة الدولية، لأسباب تتعلق بهيبة الدولة، وبسياسة البحر الأبيض المتوسط[٣٦]. فجاءت المحادثات، بين السفير، أفيزانا (Avezzana)، وبوانكاريه (Poincaré)، ضد الحجج الفرنسية "القانونية"، التي بموجبها أدت الاتفاقيات الفرنسية الإيطالية، لسنوات، ١٩٠٢-١٩١٢م، إلى عدم اهتمام إيطاليا بالمغرب كله، مقابل حرية التصرف في ليبيا. ورد الممثل الإيطالي، بأن طنجة خارج هذه الاتفاقات، بعد أن اعترفت فرنسا بمكانة المدينة الخاصة، في مختلف المحافل الدولية. في الواقع، بالنسبة لفرنسا، كان الاعتراف بإيطاليا، محفوفا بالمخاطر لرؤية القوى الأخرى، ولا سيما، الولايات المتحدة، بدفاعها الصارم عن سياسة الباب المفتوح، حيث طالبت، بالحق نفسه بالنسبة لها. كان الحادث "الكوميدي البطولي"، لهبوط الدرك الإيطالي في طنجة، في صيف سنة ١٩٢٣م، علامة على رغبة الإيطاليين، في ربط "الأطروحة الثورية" بالتوسع الاستعماري [٣٧].

ولمواجهة العناد الفرنسي، وصول "بريمو دي ريفيرا" (Primo de Rivera)، إلى السلطة، في ١٣ شتنبر، سنة ١٩٢٣م، نتج عنه التقارب الإيطالي-الإسباني. وفي ربيع، سنة ١٩٢٣م، بدأت المحادثات التجارية بينهما، فنتج عنها إبرام اتفاقية في ١٥ نونبر، السنة نفسها. وعززت رحلة الملك، ألفونسو الثالث عشر، برفقة بريمو دي ريفيرا، إلى روما، العلاقات السياسية. كان التصور هو تشكيل الكتلة الأنجلو-إيطالية-الإسبانية-البرتغالية، لمواجهة الهيمنة الفرنسية في المغرب: لقد كانت، بالضبط، إعادة إحياء "العصبة" ما بين سنتي ١٨٨٧ و١٨٩١م. إذا لم يؤد المشروع إلى اتفاق، في شكل علاقات دبلوماسية، بين القوتين اللتين ظلتا قريبتين جدًا. فزيارة الملك الإيطالي، "فيكتور إمانويل" (Victor-Emmanuel) لمدريد، في يونيو ١٩٢٤م. من خلالها، يمكن أن تسمح هذه الاتفاقية بين البلدين، لروما بالاستجابة بشكل إيجابي، لدعوة عبد الكريم للعمل، كوسيط بين إسبانيا والريفيين[٣٨]. لقد، أدت الصداقة الايطالية الإسبانية، والتقارب مع إنجلترا، إلى دعم المظاهرات الفاشية العدوانية ضد فرنسا. بين خريف وشتاء سنة ١٩٢٤م، تم عزل فرنسا، دبلوماسيا.

استهلت سنة ١٩٢٥م بهجوم عبد الكريم على المنطقة الفرنسية، (أبريل سنة ١٩٢٥م)، ولكن، دون أن يكون الهجوم حاسمًا. ستؤدي سلسلة من الأسباب إلى إضعاف جبهة البحر الأبيض المتوسط مؤقتا، والتي سيتم إعادة تشكيلها، في صيف، سنة ١٩٢٦م[٣٩].

العنصر الأول، هو حدود التقارب الإسباني الإيطالي. سيكون من المستحسن، أن نتساءل عن احتمالات هذا التقارب، فمنذ التاريخ أعلاه، بدأت تظهر بوادر حرية العمل الإسباني. تحدث دبلوماسيون إيطاليون، في سنة ١٩٢٤م، عن عدم إلزام "بريمو دي ريفيرا" مع إيطاليا، باتفاق رسمي، فيما يتعلق بباريس، وهو القرار الناشئ، عن اعتبارات اقتصادية، واستراتيجية، ومالية، وعسكرية.

العنصر الثاني، حصلت بريطانيا العظمى، في شتاء ١٩٢٤-١٩٢٥م، على وعد بإخلاء منطقة الرور (Ruhr). وفي بداية سنة ١٩٢٥م، تغير موقف "كاي دورسي " (Quai d'Orsay) تجاه إيطاليا، في ضوء المحادثات، التي أدت إلى توقيع اتفاقيات "لوكارنو" (٥-١٦ أكتوبر ١٩٢٥م). وأكد الممثل الإيطالي أفيزانا (Avezzana)، في باريس، على هذا التطور، الذي تأكد في صيف، سنة ١٩٢٥[٤٠]. بعثات السفير البلجيكي، إلى باريس، تعطي الانطباع نفسه، عن روح جديدة من المصالحة مع الفرنسية[٤١]. خلافًا لجميع المواقف الصارمة، التي كانت سائدة، في السنوات السابقة، ففي ٢٥ شتنبر، عرض وزير الخارجية الفرنسي "أريستيد بريان" (Aristide Briand)، على إيطاليا "بشكل عفوي"، مقابل دعم السياسة الأوربية، إزالة أي سبب من أسباب التوتر بين البلدين: منها مراجعة فرنسا المسألة التونسية، من أجل إرضاء الرأي العام الإيطالي، وكذا، مراجعة الوضع في طنجة، من منظور

إيجابي. وستدعم فرنسا، أخيرًا، المطالب الإيطالية، بشأن الانتدابات الألمانية القديمة، في حال قررت إنجلترا إعادتها إلى برلين، كما ستدعم إيطاليا، إذا سنحت لها الفرصة، للحصول على المستعمرات البرتغالية.

وهكذا، في نهاية صيف سنة ١٩٢٥م، بدأت فترة تصفية الريبة، والخلافات، حيث أصبح المناخ العام هو، القضاء على الجبهة المتوسطية، المناهضة للفرنسيين. هذا الهدوء الدبلوماسي، لن يكون بدون عواقب، على اختتام قضية الريفيين. وتوضح، بشكل خاص، أن مشاريع الوساطة الإيطالية، قد انتهت بإرادة مدريد، بقدر رغبة روما، في عدم إعاقة تقاربها الأخير مع باريس.

نسيت الدبلوماسية الفرنسية، بعد خطر الريفيين، وعودها لإيطاليا. ولتعزيز مكانتها، في البحر الأبيض المتوسط، استجابت إنجلترا باستئناف سياستها التقليدية؛ سياسة حشد قوى البحر الأبيض المتوسط، النابعة من عدم الثقة، فيما يتعلق بـ "الهيمنة الفرنسية"، تم التوقيع على المعاهدة الإيطالية الإسبانية، في ٨ غشت سنة ١٩٢٦م، بموافقة إنجليزية. و تدعم وزارتها الخارجية مطالب إيطاليا وإسبانيا- لعقد مؤتمر حول المغرب، لكي تحافظ على "جبهة البحر الأبيض المتوسط" المعادية لفرنسا: فكان اللقاء، في ليفورن (Livourne)، خريف سنة ١٩٢٦م، علامة على هذا التحالف الأنجلو-الإيطالي-الإسباني [٤٢].

وهكذا، تميزت فترة حرب الريف، من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٢٦م، باستثناء الفترة القصيرة التي سبقت وتلت معاهدة لوكارنو، باستعادة، إن لم يكن بالحرف، روح اتفاقيات البحر الأبيض المتوسط، لسنة ١٨٨٧م[٤٣].

يؤكد تحليل الخلفية الدبلوماسية، لحرب الريف، على استمرارية مواقف الدول. في مدريد، كما هو الحال في باريس، ولندن، وروما، ظهرت ردود الأفعال لتقاليد القرن التاسع عشر. على الرغم من تقلبات الحرب، والآمال المعلقة على الهيئات الدولية الجديدة، والاضطرابات العميقة في العالم العربي، على الرغم من صعود القوى المناهضة للاستعمار، فقد انتصرت الأشكال؛ الأكثر تقليدية لدبلوماسية الإمبريالية، وأعادت اكتشاف "وصفات" سنوات ١٨٨٧-١٨٩١م. وستكون العواقب المحلية والدولية، القريبة والبعيدة.

الاحالات المرجعية:

(1) Sauf pour les archives des Affaires Etrangères et d'Outre-Mer de France et d'Italie.

(2) Notamment les Documenti diplomatici italiani, 7e série sous la direction de MM . Moscati et Carocci, Rome, 1966 sq. ; Documents of British Foreign Policy, 1919-1939, 1(e) série et série IA, I, Sous la direction de R. Duler, D. Dakin et M.E. Lambert, Londres, 1963 sq. ; Les Documents diplomatiques belges, 1920-1940, publiés par Ch. de Visscher et F. Vanlangenhove, Bruxelles, 1961 sq.

(3) Sur le "dessein méditerranéen" de Napoléon III par "l'union des races latines", Temime (E), La France et l'Espagne 1848-1868, Aix, 1973.

(4) Gambetta avait à plusieurs reprises dans la République française souligné le rôle que devait assumer la France en Méditerranée.

(5) Le 18 juin 1884. Sur ces antécédents, J. L. Miège, Le Maroc et l'Europe, T. III, Paris, 1962.

(٦) دبلوماسي فرنسي شغل وزير المستعمرات (١٨٩٤-١٨٩٥) ، ثم الشؤون الخارجية (١٨٩٨-١٩٠٥) ، كسر العزلة الدبلوماسية لفرنسا، كان مهندس الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا العظمى (اتفاقيات أبريل ١٩٠٤)، شغل كذلك وزير البحرية (١٩١١-١٩١٣) ثم سفيرًا في سانت بطرسبرغ (١٩١٣-١٩١٤)، ثم وزيرًا للخارجية في ١٩١٤-١٩١٥. (المترجم).

(٧) قرية توجد بإثيوبيا حيث انهزم الجيش الإيطالي أمام نظيره الإثيوبي بمساعدة إنجليزية. (المترجم)

(٨) مشروع برلين - بغداد ، الكلمة الألمانية Baghdadbahn ، هي عبارة عن خط سكة حديدية، تم بناؤه بين عامي ١٩٠٣ و ١٩٤٠ في الإمبراطورية العثمانية، مما يجعله أحد أكبر أعمال البنية التحتية في ذلك الوقت، وأحد الإنجازات الكبرى للإمبريالية الاقتصادية الألمانية. (المترجم)

(9) Sur l'accord méditerranéen de 1907, Documents diplomatiques français, 2e série, t X, Madrid, 2.1.1907, 18.1.1907 et sq ; note du 10 avril 1912 ; British Documents on the origins of the war, t. VII, p. 1 sq ; Hallmann (H.), Spanien und die Franzôsisch-englische mittelmeer Rivalitât, Stuttgart, 1937, p. 203-225.

(10) Le Bulletin du Comité de l'Afrique française, organe officieux des milieux coloniaux affiche une condescendance constante à l'égard de l'oeuvre espagnole au Maroc, v. notamment mai 1922, p. 268 ; août 1922, p. 385 etc.

(11) Hall (L.J.), The United States and Morocco, Metuchen, 1970, p. 689.

(12) Sur cet aspect peu connu de l'émigration riffaine v. notamment la campagne du journal anglais de Tanger Al Maghreb al-Akça, n° des 19.2.1898, 5.3.1898, etc.

(13) Sur le rôle de Ceuta dans la politique riffaine de l'Espagne, Manual Gordillo Osuna, Geografia urbana de Ceuta, Madrid, 1972.

(14) Sur ces entreprises minières, l'entrelas et l'affrontement des intérêts miniers, Duchesne (A.), Leopold II et le Maroc, Bruxelles, 1965, p. 237.

(15) Les réactions espagnoles au projet, i cette date, sont bien analysées par Gile Armanguè Ruis, Gibraltar y los espanoles, Madrid, 1964.

(16) Dimming (H.H.), Franco-British Rivalry in the Post war Near East : The decline of Franch influence, Londres, 1938.

(17) Documents on British Foreign Policy, 1919-1939 I.A., Londres, 1966 pp. 846-881 : Memorandum on the Foreign Policy of this Majesty's government, with a list of British Commitments in their relations order of Importance. Sur le Rif, p. 253.

(18) Sur la politique française i l'égard du Maroc lors de la conférence de la paix, Beer (G.L.), African question at the Paris peace conference, New-York, 1923, pp. 447-451 et Hall, op. cit., p. 745.

(19) Documents diplomatiques belges, op. cit. 1. 1, p. 460, Paris, 14.1.1922.

(20) Ibid., Londres, 12.6.1922.

(21) Ibid., Londres, 26.3.1924.

(22) Sur ce rapprochement anglo-italien nombreux documents dans les Documenti diplomatici italiani opicit, 7e série, vol. 4, v. également les remarques du Bulletin de l'Afrique française, 12.1925, p. 613 et les indications de Salvemini, Mussolini diplomate, Paris, 1938, p. 56 et de Medlicott (M.N.), British Foreign Policy since Versailles, Londres, 1940.

(23) Vicens Vives, L'Espagne du XXe siècle, in l'Europe du XIX et du XXe siècle, Milan, 1959, p. 110.

(24) Sur ce bilan colonial Brenan (G.), Le labyrinthe espagnol, traduction franc., Paris, 1962, p. 59 ; Bruguera (F.G.), Histoire contemporaine d'Espagne, Gap, 1953, p. 329 sq. "Le redressement national sacrifié à l'aventure marocaine" ; Hall, op. cit., p. 754.

(25) Primo de Rivera demeura anti-africaniste jusqu'à son arrivée au pouvoir. Après Allouai encore ses discours au Sénat le montent hostile à "l'aventure marocaine".

(٢٦) تأسست في ١٠ يناير ١٩١٣، في قصر مجلس الشيوخ في مدريد مباشرة بعد إنشاء الحماية في المغرب، سعت إلى عرض المصالح الإسبانية في القارة الأفريقية على الرأي العام، والدفاع عنها أمامه. يقع مقر هذه العصبة، التي تم إعلانها كمؤسسة للمصلحة العامة، في شارع زورباتو في مدريد. (المترجم)

(27) Cte de Saint-Aulaire, Confessions d'un vieux diplomate, p. 513. Malgré des efforts divers (Comité de rapprochement franco-espagnol créé en 1916, Semaine espagnole de Paris du5-12 mai 1919 etc.) les rapports entre les deux pays restent marqués de méfiance

(28) Sur ces accusations venues également des milieux officiels américains, Hall, op. cit., p. 756.

(29) Après que l'échange de lettres entre Poincaré et Quinones de Leon, le 7 février 1924 ait apporté à l'Espagne quelques satisfactions sur 7 articles de la convention. Le statut fût déclaré en vigueur le 1er juin 1925 mais sans l'accord de l'Italie, du Portugal et des Etats-Unis.

(30) Challener (R.D.), The French foreign Office. The Era of Philipp Berthelot, in The Diplomats, Londres, 1970, pp. 49-85.

(٣١) بدأ استخدام مصطلح " La Germanophilie " في القرنين التاسع عشر والعشرين - بعد تشكيل الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١م، وما تلاه من صعود إلى السلطة. يتم استخدامه ليس فقط سياسيا ولكن أيضا ثقافيا؛ ففي حقبة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت أوربا القارية منقسمة بين ألمانيا وفرنسا، وهما القوتان السياسيان الرئيسيان، في ذلك الوقت، وكان أحد محبي ألمانيا (La Germanophilie) يختارون الوقوف إلى جانب ألمانيا ضد المصالح الفرنسية. (المترجم)

(32) Doc. Dipt It., op. cit. 7e série, t II, p. 319, Madrid 12.1.1923.

(33) Quaroni, La politique extérieure de l'Italie, in L'Europe du XIX et du XXe siècles, Milan, 1959, p. 1006.

(34) Doc Dipt Belges, t IL, Rome, 12.5.1925

(35) Doc Dipt It., 7e série, Avezzana, Paris, 4.10.1923.

(36) Bon exposé des thèses italiennes par Castellani (E.), Lo Statute de Tangere et l'Italia in Nuova Antologia, 16.1.1924, p. 206 sq

(37) Le nouveau cours de la politique italienne, annoncé par Mussolini dans son discours du Bivouac, au Parlement, le 16 novembre 1922, s'affirme après l'affaire de Corfou qui lui montre qu'il peut jouer des désaccords franco-anglais, Rumi (G.), Revisionisme fascista ed espansione coloniale 1925-1935. In IL Movimento di Liberazione in Italia, n° 80, juillet 1965, pp. 37-73.

(38) Doc. Dipl Ital 7e série, vol 3, notamment Rome 19.4.1925, 21.4.1925, 24.3.1925.

(39) Avec la signature du traité italo-espagnol le 8 août 1926, répétition de celui de 1887.

(40) Doc. Dipl It. série 7, t. IV, notamment Avezzana à Mussolini, Paris 23.9.1925, 25.9.1925 sq.

(41) Doc Dipl Belges, t II, conversation Vandervelde-Briand, 2.2.1925.

(42) Carocci(C), La politica estera dell'Italia fascista, 1925-1928, Roma, 1965 ; B. de Jouvenel, D'une guerre à l'autre, Paris, 1941, t. II, p. 104.

(43) Plus important que le fait est l'aspect de méfiance ou d'hostilité à rencontre de la France : les manifestations anti-françaises multipliées en Italie en octobre et novembre 1926, la campagne de presse en Angleterre, l'attitude des publicistes espagnols, etc.